



وائل عصام يكتب:

مناطق لخفض التصعيد في سوريا أم «تأجيل التصعيد»؟

22:15 الساعة 12-08-2017

كل ما فعلته تفاهات وقف إطلاق النار في مناطق «خفض التصعيد» في أستانة، ليس سوى مساهمة سياسية من حلفاء النظام «رعاة أستانة»، لتخفيف الضغط العسكري على قواته من مناطق أقل أولوية في أهميتها الجيوسياسية، لحين الانتهاء من المناطق الأكثر أهمية. أي أنه جهد سياسي من حلفاء النظام يكهل الجهد العسكري للحلفاء أنفسهم في سوريا، من خلال استهالة وترويض المعارضين النقل خطورة، لحين الانتهاء من مواجهة المعارضين الأكثر خطورة كالجهاديين، بل حتى بين الجهاديين أنفسهم.

أدار النظام وحلفاؤه خطة العهد العسكري بطريقة، الأكثر خطورة والنقل خطورة، فتجده ترك النصر في إدلب لحين الانتهاء من مواجهة تنظيم «الدولة» في دير الزور ومحيطها، وليس فقط المقارنة على أساس خطورة التنظيمات، بل هي أيضا بأهمية المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، فدير الزور أكثر أولوية من إدلب، لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بحسابات النظام الداخلية، وهي تلك المرتبطة بثروة الدير النفطية والزراعية.

وكذلك وجود عدة وجوه هوائية للنظام من تلك المناطق العشائرية القادرة على خلطة واختراق بعض القرى، خصوصا في الريف الغربي للدير والشرقي للقرية، حيث كانت بعض هذه القرى معارضة للتمرد على النظام من بدايات الثورة.

أضف لذلك وجود قوة للنظام محاصرة منذ أكثر من عامين في دير الزور، تتمركز في المطار ومحيطه، وأجزاء من جنوب المدينة، ويريد النظام تكرار ما فعله في سجن حلب المركزي ومطار كوبريس، عندما نجح في فك حصار قواته المحاصرة هناك، بعد عهد عسكري دووب استمر لأشهر طويلة.

وأیضا وفي إطار الحسابات الداخلية للنظام، فإن النظام عادة ما يهتم بالحفاظ واستعادة مراكز المحافظات في سوريا، وإن ترك الزرياف، لذلك تزام يهتم بإضافة مركز محافظة جديد لقائمه المراكز التي يهيمن عليها منذ بدء الثورة المسلحة.

أما إذا تحدثنا عن الحسابات الإقليمية، أي تلك المرتبطة بعلاقات النظام بقطب الرحي في حلفه، أي طهران، فإن دير الزور محافظة حدودية مع العراق، وبات معروفا مدى الاهتمام الذي يوليه حلفاء دمشق لإداهة التواصل الجغرافي مع بغداد عبر الحدود، لذلك كان لاعتبار دير الزور أولوية في العمليات العسكرية اعتبارات داخلية وإقليمية، جعلتها أكثر الحاحا من إدلب، ومن باقي المناطق الموجهة في «خفض التصعيد».

وهكذا فإن خطة مناطق خفض التصعيد الأربع: غوطة دمشق الشرقية، وريف حمص، وجنوب سوريا، وإدلب، جاءت لتتمكن التنظيم من تركيز جهده الأكبر على عملياته في دير الزور، فكانت كأنها مناطق هوجبة الحسم العسكري حسب سلم الأولويات، ورغم ذلك تجد ان النظام يواصل هجماته المتقطعة والقصف على كل مناطق خفض التصعيد تقريبا، وهذا دليل آخر على أنه ينظر لها ليس كمناطق مشهولة بوقف حقيقي لإطلاق النار، وإنما مناطق مشهولة بتخفيف إطلاق النار، اذا صح التعبير.

وهذه السياسة هي التي اتبعها النظام على مدار عامين، منذ اتفاقات جنيف الفارغة، وقبلها الرياض، حيث كان يخفف من ضغط جبهات، من خلال اتفاهات لوقت محدود، ليركز على جبهات أكثر أهمية، وبينها يواصل جهده العسكري في الجبهات التي تسيطر عليها فصائل عنيدة، لا تقبل التسويات، فإن جهده السياسي وجهد حلفائه، كما قاعدة حويهم الروسية، ينصب على باقي مناطق «خفض التصعيد» لكي يتم إقناع فصائلها المعارضة بالتسوية وتسليم المناطق للنظام، مقابل خروج أمن.

إذ أن النسلوب المتبع مع هذه المناطق المشهولة بخفض التصعيد، أو وقف إطلاق النار سابقا، هو القصف والحصار، بدون بذل جهد حملة عسكرية كبيرة للاقتحام، كون هذه الفصائل غالبا ما تقبل بالانسحاب بتسويات تحت ضغط الجوع والحصار والقصف، وهذا ما تم في العضوية وداريا وغيرها، خلال اجتهاعات المفاوضات السابقة، وهذا ما تم قبل أيام في جنوب سوريا، عندها انسحب جيش العشائر من كاهل الحدود السورية الأردنية في محافظة السويداء، وأدخل قوات النظام لهواقعه.

وإن كانت بعض المناطق كعين ترها مثلا تشهد محاولات اقتحام وتقدم من قبل النظام، ومقاومة من قبل المعارضة، فإن هذه العمليات هي خطوة أخيرة لإكمال الضغط والحصار للوصول للتسوية، بدون مزيد من المعارك، وهذا ما حصل في حلب، حيث انهارت كل فصائل المعارضة ما عدا النصر وحليفها الزنكي.

وسيطر النظام على كاهل حلب الشرقية في أيام معدودة، بعد عمليات حصار وهواجيات استمرت لعامين كاملين في محيط حلب لإكمال طوق الهدينة، كان معظمها هواجيات هاجيع جهادية في أحرار الشام والهاجرين والذئصار وجند الخلافة وجبهة أنصار الدين.وما يحصل مؤخرا من تفاهات مع جيش الإسلام سيجعل الغوطة في طريقها للحصار نفسه، رغم خلافه مع فيلق الرحمن.

هذه إذن السياسة المتبعة في مناطق خفض التصعيد، حصار ومساومات وقصف ومناوشات لا تصل إلى حملة عسكرية ضخمة، ثم تسوية ودخول أمن، لتوفير هذه الحملات العسكرية البرية الواسعة، للمناطق التي يعرف النظام أنه لن يستعيدتها سوى بحملات عسكرية وجهد حربي خالص، وهي التي يسيطر عليها النصر والتنظيم في إدلب ودير الزور.

فحوى القضية إذن، هي أن النتائج العسكرية على الأرض في هذه الحروب النهائية هي التي تحدد المسار السياسي، وليس العكس، وكل ما دون ذلك من تفاهات وصيغ هلامية ما هي إلا محاولة لكسب الوقت لحين إتهام المهمة العسكرية، حسب الأهم فالمهم.

وحين تتم السيطرة على المناطق الصعب، يدرك النظام أن بعض فصائل المعارضة الصغيرة في مناطق «خفض التصعيد» لن تقبل فقط ببقاء الأسد، بل ستنضم لصفوف الجيش النظامي لهاربة «الإرهاب»، وهذا ما حصل فعلا من بعض المهجوعات التي خرجت بعد حصارها لأربعة أعوام في ريف دمشق لتتهافت بـ«الوطن» وتنضم للفرقة الرابعة في الحرس الجمهوري.

بل إن هذا ما فعله قائد مؤسسة المعارضة السياسية السابق المدعوم سعودي الجربا، الذي أعلن رفضه مواجهة النظام عسكرياً، وانضم للعمليات العسكرية شمال سوريا لمحاربة «الإرهاب» بدعم من حليف الأسد روسيا، لذلك لن يجد النظام طريقة أفضل للتعامل مع مناطق خفض التصعيد، سوى بهنطق تأجيل التصعيد لحين إتهام التفاهم مع من يوفر عليه الجهد العسكري.. مثل الجربا.

* وائل عصام كاتب فلسطيني

المصدر | القدس العربي